



## تطور الإجراءات الجنائية في المملكة العربية السعودية (دراسة مقارنة)

تأليف: عبد الله بن مرعي القحطاني

الأهداف المرجوة من تأليفه  
وجزى الله المؤلف على جهده  
المبذول وبالله التوفيق.

منطقة الرياض للشؤون  
القانونية والجنائية.  
وختم مؤلفه بالوقائع  
الجرمية والأحكام الخاضعة  
للتمييز وإجراءاتها وآثار ذلك. ثم  
انتهى بالمراجع والفهارس، حيث  
اشتمل الكتاب على جزئين  
مجلدين يضم ٦٧٠ صفحة.  
نفع الله تعالى قارئه وحقق

الدعوى الجنائية هي وسيلة  
الدولة لإيقاع العقوبة على من  
يرتكب فعلاً من الأفعال الإجرامية  
شرعاً أو نظاماً. ولذا وضعت  
المحاكم واللجان المتخصصة، كما  
وضعت الإجراءات التي تحقق  
الأهداف من الدعاوى الجنائية.  
ومع مرور الزمن وبفضل التطور  
الذي مس الجوانب الاجتماعية  
والاقتصادية والإنمائية، فقد آن  
لذلك الإجراءات لمسايرة الحياة  
المعاصرة، وهذا ما جعل المؤلف  
في دراسته تتبع تلك الخطوات  
التي جاءت في التعريف  
بالقوانين والنظم والإجراءات  
الجنائية والتطور التاريخي لها  
وطبيعة الدعوى الجنائية  
وخصائصها وطرفيها والدعوى  
المدنية ومدى ارتباطها بالدعوى  
الجنائية واستعراض خطوات  
سلطات الاستدلالات من تحقيق  
ومحاكمة وإجراءات وحكم  
وطعن.

وقد بدأ المؤلف دراسته  
بإبراز جهود وزارة الداخلية في  
معالجة الحوادث الجنائية  
بصفته المستشار الخاص لأمير

## التباطؤ في تنفيذ الأحكام القضائية «دراسة تطبيقية»

تأليف: د. محمد بن صالح الثبيت

وقد جاء ذلك في وقت تراكت  
فيه القضايا وتعطل تنفيذ الأحكام  
برغم قوة النظام، حيث نجد  
الالتفاف على التنفيذ أو التنفيذ  
الناقص للأحكام، خاصة في قضايا  
الديون والمعاملات المالية. وقد قسم  
الباحث دراسته إلى خمسة فصول،  
اشتمل الفصل الأول على المقدمة  
وبيان المشكلة، وقدم استعراض  
للدراسات السابقة التي تناولت هذا

جاءت هذه الدراسة المهمة،  
لتكون عوناً لأصحاب القرار في  
وزارة العدل ووزارة الداخلية  
لإزالة المعوقات التي تؤدي إلى  
التباطؤ في تنفيذ الأحكام  
القضائية، فقد أبدع الدكتور  
محمد بن صالح الثبيت عندما  
حدد المشكلة وعرض الأسباب  
وقدم الحلول المناسبة لهذا  
الجانب الإجرائي المهم.